

## الاتساع في النحو / قديما

قاسم محمد صالح ❖

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٤/٧/١٩ تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٥/٥/٢٤

### Abstract

The main aim of this paper is to discuss Syntactic Extension (Al-Itsa) Rhetoric Semantic and Morphological Extension are beyond the scope of this paper. Therefore, the main topics of Syntactic Extension that will be discussed in this paper are : Adverbs Gerunds and qualitative Adjective similar to present active participle among other syntactic issue.

The Syntactic Extension in adverbs, for example, will illustrate the opinions and differences of grammarians in using adverbs in the accusative case (subjunctive) similar to Direct Objects, or to delete the preposition. In addition, the paper discusses other issues such as adverbs in the genitive case, adverbs in the predication case and to separate between appositions. Syntactic Extension in the Infinitive and Qualitative Adjectives similar to Present Active Participle will be illustrated through examining the differences between grammarians. Four other Syntactic topics will be discussed in this paper as well. These topics are : Syntactic Extension in bringing forward the Direct Object or the Predicate, Appositives in genitive and nominal cases, Concomitate Object and Causative Object.

Through illustrating the grammarians' opinions regarding the Syntactic Extension, it was crystal clear that there has been a difference between the two major schools in syntax in the Arab world regarding the Syntactic Extension : The Kufic School of Grammarians and The Basra Schools of Grammarians. The Kufic school of grammarians appears to prefer the use of Syntactic Extension as a choice open for writers whereas the Basra School of Grammarians seem to prefer the use of the Syntactic Extension as exception; i.e., not as a choice. Nevertheless, a very good number of Grammarians did not follow a particular trend in using the Syntactic Extension. They, acting in an individual manner, used to shift between the Kufic and Basra schools of grammar.

The author of this paper, however, believes that Syntactic Extension in language depends on the availability of textual evidence from the Holy Qur'an, the Prophetic Saying and Tradition and Poetry. But when these textual evidences are absent, the use of Syntactic Extension as an exception becomes acceptable.

### المقدمة:

إنّ موضوع الاتساع في اللغة موضوع كبير، يشمل أبواباً متعددة في النحو، والصرف، والبلاغة، والدلالة، ويمكن القول: إن حدّ الاتساع في اللغة يتضمن كل كلام وضعته العرب في غير موضعه أو ضمّنته معنى غير معناه.

ونظراً لكبر حجم هذا الموضوع، وتنوع أبوابه، فإنني سأقصر هذا البحث على مناقشة موضوع

❖ أستاذ مساعد، جامعة جرش الأهلية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية/ الأردن

الاتساع في النحو / قديماً حيث قدمته على الأبواب الأخرى بسبب أهميته في نظم الكلام وتأليفه شعراً أو نثراً، وليكون أساساً لاستكمال بقية الأبواب عليه. ومما شجعتني على الكتابة فيه أنني لم أجد بحثاً شاملاً متكاملًا يغطي أغلب جوانبه وأبعاده، كما أنني لم أجد اتفاقاً بين علماء النحو حول أغلب قضاياها فضلاً عن اختلاف النحاة البصريين والكوفيين في تصنيف العديد من مسأله ضمن عنواني الضرورة والاتساع.

أما عن الاتجاه الحديث في الاتساع، فإنني لم أضمنه في هذا البحث، لأنه يحتاج إلى بحث خاص به، لكثرة عدد النحاة المحدثين المؤيدين له، والمعترضين عليه.

ولأينكر أحد أن اللغة العربية في هذا العصر الحديث، قد استوعبت الكثير من الكلمات المعربة عن اللغات الأجنبية المختلفة وأشتق المحدثون من علماء اللغة كلمات أخرى مثل: "كهرب، ومغنط، وأكسد، وغيرها"، ونحتوا كلمات أخرى مثل: "اللاسلكي، واللامركزي، واللاشعور.. الخ" (١)، كما أجازوا إضافة الشيء إلى ما هو في معناه اتساعاً ومجازاً كقولهم (٢): "آسترحنا من عناء التعب"، و"نعمننا برغد العيش"، قياساً على ما أجازوه الكوفيون في هذا الباب، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى: ( وندار الآخرة )، و(حق اليقين) و(حبل الوريد).

أشار السيوطي في كتابه: "الأشباه والنظائر" (٣) والمطالع السعيدة (٤) إلى قلة من عقد من النحاة باباً للمنصوب على الاتساع منوهاً إلى أن ابن السراج قد عقد باباً لهذا الغرض في كتابه: "الأصول في النحو" (٥) ولكنه لم يفصل القول في ذلك. وحدد السيوطي شروط التوسع وفصل القول حول الاتساع في المصدر والظرف.

وأشار ابن عصفور إلى أن ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به ثلاثة أنواع: "الظرف والمصدر المتسع فيهما ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل" (٦).

وأدخل ابن هشام الأنصاري بعض مسائل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومسائل أخرى ضمن باب الاتساع. (٧)

سأعرض لهذه المسائل وغيرها ضمن مادة البحث مستعيناً على ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية

(١) د. عبد الكريم خليفة- اللغة العربية و التعريب، منشورات مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨٨، ص٢٢٣.

(٢) عباس حسن- النحو الوافي، ج٣، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ص٥١.

(٣) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٢٩-٣٠.

(٤) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ١٩٨١م، ص٢٣١-٢٣٢.

(٥) ابن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٩٢-٢٠٢.

(٦) ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ج١، مطبعة الغاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م، ص١٣٨-١٤٣.

(٧) ابن هشام الأنصاري - أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، دارا لفكر، بيروت، ص١٧٧-١٨٥.

والأحاديث النبوية مثبتاً آراء العلماء وخلافاتهم النحوية تجاهها.

**\* - وسيناقش البحث أربعة عناوين رئيسية هي:**

١- الاتساع في الظرف

٢- الاتساع في المصدر

٣- الاتساع في الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤- الاتساع في مسائل نحوية متفرقة

**١- الاتساع في الظرف:**

توسّع العرب كثيراً في الظرف المتصرف فنصبوه على التشبيه بالمفعول به وذلك بإضماره من غير تقدير معنى "في" كما توسعوا فيه بالإضافة له، والإسناد إليه وحذفه، وإنابة المضاف إليه أو المصدر أو الاسم أو الصفة مكانه، وأجازوا التوسع في ظرف العامل اللازم أو المتعدي إلى مفعول واحد، واختلفوا في جواز التوسع في ظرف المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. كما توسعوا في الظرف كذلك ففصلوا به بين المتضامنين والمتلازمين.

ذكر السيوطي في كتابه "المطالع السعيدة" التي شرح بها ألفيته المسماة الفريدة في النحو والتصريف والخط الأبيات التالية التي حدد فيها أن المنصوب على التوسع يتمثل في المصدر والظرف (٨).

توسعوا في مصدر فظرف	مصرف فأضمروا لامع في
ونصبوه وهو مفعول به	لامع حرف عامل أو مشبه
أو كان أو ما لثلاث عدداً	قليل أو اثنين وبعض رضياً

**ويمكن مناقشة التوسع في الظرف ضمن العناوين الفرعية التالية:**

أ- التوسع في الظرف بنصبه على التشبيه بالمفعول به أو نزع الخافض.

استشهد صاحب الكتاب على التوسع في الظرف بنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بما يلي:

ويوم شهدناه سليماً وعامراً  
قليل سوى الطعن النihal نوافله (٩)

حيث ذكر الأعلام الشنتمري في شرحه أبيات سيبويه أن الشاهد في نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً والمعنى شهدنا فيه، قال الشاعر عامر بن الطفيل:

(٨) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١م  
ص ٣٣١.

(٩) البيت لرجل من بني عامر وهو من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩٠، المقتضب ٣/١٠٥، أمالي

أبن الشجري ج ١، ص ٧، والجامع الصغير لابن هشام ص ١١٢.

فلأبغينكم قناً وعوارضاً ولأشهدن الخيل لابة ضرغد (١٠)

فذكر أن "قناً وعوارض" مكانان وإنما يريد "بقنا وعوارض" فنصبها على نزع الخافض كما استشهد بقول الشاعر ساعدة بن جؤبة الهذلي:

لندن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب (١١)

يريد: في الطريق ولكنه حذف حرف الجر وأوصل الفعل ومن ذلك قولهم: "أكلت بلدة كذا، وأكلت أرض كذا" وإنما يريد أنه أكل من ذلك وأصاب من خيرها، واجتمع القيط، ويريد اجتمع الناس في القيط، وهذا أكثر من أن يحصى.

والى مثل هذا ذهب المبرد (١٢) وأبن السراج (١٣) وأبو على الفارسي (١٤) والزمخشري (١٥) وآبن الشجري (١٦) وغيرهم.

**وقد اختلف النحاة في نصب الظرف على التشبيه بالمفعول به في المسائل الثلاث التالية:**

(١) المسألة الأولى: اختلاف النحاة في "ذهبت الشام ودخلت البيت" هل الفعل فيهما متعدي أم لازم. ❖ - ذكر سيبويه: (١٧) "قال بعضهم: ذهبت الشام" شبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ لأنه ليس في "ذهب" دليل على "الشام" وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل "ذهبت الشام" "دخلت البيت" ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤبة، وقد مر ذكره:

لندن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب (١٨)

وذكر الأعلام الشنتمري في شرحه شواهد سيبويه: (١٩)

- 
- (١٠) من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص٨٢، و شرح الكافية الشافية ج٢، ص ٦٨٣، والإيضاح للفارسي ص ١٦١، وألفية ابن معطي ج١، ص ٥٥٠، و أمالي آبن الشجري ج٢، ص ٥٧٣.
- (١١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص ١٠٩، ديوان الهذليين، ج٢، ص ١١٢٠، الإيضاح ص ١٦١، ألفية آبن معطي ج١، ص ٥٥٠، أمالي آبن الشجري ج١، ص ٦٣.
- (١٢) المبرد: المقتضب، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ١٠٥.
- (١٣) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص ٢٩١-٢٩٤.
- (١٤) الفارسي - الإيضاح، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص ١٥٢-١٦٦.
- (١٥) الزمخشري - المفصل، تحقيق محمود السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص ٧٢-٧٣.
- (١٦) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمد الطناحي، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٥-٩.
- (١٧) سيبويه - الكتاب، نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ج١، ص ١٥-١٦.
- (١٨) المصدر السابق - ص ١٠٩.
- (١٩) الأعلام الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، ص ٦٦-٦٧.

- ❖ - استشهد سيبويه بهذا البيت على وصول الفعل إلى "الطريق" بغير واسطة حرف الجرّ تشبيهاً له بالمكان لأن الطريق مكان وهو نحو قول العرب: "ذهبت الشام".
- ❖ - أمّا المبرّد فقد اختلف مع سيبويه في ذلك (٢٠) حيث ذكر أن الفعلين: "ذهب ودخل" متعديان دونما حاجة إلى واسطة حرف الجر لتعديتهما مستشهداً على ذلك بقوله تعالى:  
(لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين). (٢١)
- وقد ذهب أبو على الفارسي مذهب سيبويه في قولهم: (٢٢) "دخلت البيت، وذهبت الشام" وذلك أن هذين الفعلين لازمان ولكنه اختلف مع سيبويه في أنهما قد وصلا إلى مفعوليهما بنزع الخافض اتساعاً ومجازاً وليس شذوذاً أو ضرورة كما ذكر سيبويه.
- ❖ - وذهب ابن هشام الأنصاري (٢٣) مذهب أبي علي الفارسي في أن انتصابهما يكون على التوسع بإسقاط الخافض وليس على الظرفية فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى "الدار" و "البيت" على معنى "في" فلا يقال "صليت الدار" أو "نمت البيت".
- ❖ - وحدد ابن هشام في "المغني" (٢٤) ثمانية أمور يتعدى بها الفعل اللازم كان السابغ منها إسقاط الجارّ توسعاً نحو:  
(ولكن لا تواعدوهن سرّاً) (٢٥) أي: على سر.  
وكذلك (أعجلتم أمر ربكم) (٢٦) أي: عن أمره.  
وكذلك (واقعدوا لهم كل مرصد) (٢٧) أي: عليه.  
وقول الزجاج إنه ظرف ردّه الفارسي بأنه مختصّ بالمكان الذي يُرصد فيه فليس مبهماً.  
وقوله: "كما غسل الطريق الثعلب" أي: في الطريق.

(٢٠) المبرّد - المقتضب، ج٤، ص ٣٢٠-٣٣٩.

(٢١) سورة الفتح - آية ٢٧.

(٢٢) أبو على الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ص ١٥٢-١٦٦.

(٢٣) ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك، تأليف محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢٤) ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٢م، ص ٦٨١.

(٢٥) سورة البقرة - آية ٢٣٥.

(٢٦) سورة الأعراف - آية ١٥٠.

(٢٧) سورة التوبة - آية ٥.

وقول آبن الطراوة إنه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم.

❖ - وذهب آبن الناظم (٢٨) والأشموني (٢٩) والشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل (٣٠) إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وآبن هشام في انتصاب "البيت" والدار، والشام، والمسجد" على المفعولية بإسقاط الخافض توسعاً ومجازاً.

❖ - وقد ذهب العكبري مذهب المبرد (٣١) في أن "قناً وعوارض، ولابة ضرغد" أمكنة مختصة تعدى إليها الفعل بنفسه كما تعدى الفعل بنفسه في "دخلت البيت، وذهبت الشام"

❖ - بينما ذهب عبد القادر البغدادي (٣٢) مذهب سيبويه في أن جميع هذه الأماكن المذكورة "قناً وعوارض، لابة ضرغد"، منصوبة على إسقاط حرف الجرّ ضرورةً لأنها أمكنة مختصة لا تنصب انتصاب الظرف وهي بمنزلة: "ذهبت الشام ودخلت البيت" في الشذوذ.

❖ - كما ذهب ابن الأنباري مذهب أبي علي الفارسي وآبن هشام في نصب "قناً وعوارض ولابة ضرغد، والطريق" على إسقاط حرف الجرّ وقال: "إن الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجرّ إلا أنهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتساعاً" (٣٣)، فأما قولهم "دخلت البيت" فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن "دخلت" فعل تعدى إلى "البيت" فنصبه كقولك "بنيت البيت". وذهب الأكثرون إلى أن "دخلت" فعل لازم وكان الأصل فيه أن يستعمل معه حرف الجرّ إلا أنه حذف حرف الجرّ اتساعاً وهذا هو الصحيح، والدليل على ذلك مصدره على وزن "فعلول" وهو من مصادر الأفعال اللازمة وأن نقيضه وهو "خرجت" فعل لازم أيضاً.

إن اختلاف النحاة في تصنيف هذه الأفعال: "دخل، ذهب، غسل" و غيرها بأنها أفعال لازمة وصلت إلى غيرها شذوذاً، أو ضرورةً كما قال سيبويه، أو بإسقاط الخافض كما ذهب أبو علي الفارسي و آبن هشام الأنصاري و آبن الناظم و الأشموني وآبن الأنباري، أو بأنها أفعال متعدية بذاتها فيما ذهب إليه المبرد والعكبري، فربما كان يذهب سيبويه إلى أن هذه الأفعال قد خرجت عن القياس في استعمالها

(٢٨) ابن الناظم- شرح ألفيه ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص٢٧٢

(٢٩) الأشموني- شرح الأشموني على الألفية، تحقيق حسن أحمد، ج١، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ٤٨٥-٤٨٦.

(٣٠) الشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل - الكواكب الدرية، تأليف عبد الله الشعبي، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٣٥٨.

(٣١) العكبري - اللباب في علل البناء والأعراب، تحقيق غازي طليمات، ج١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٣٢) البغدادي Π خزنة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٧٤-٨٣.

(٣٣) آبن الأنباري - أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ١٦٨-١٦٩.

فقد هذا الخروج شذوذاً أو ضرورة لأنه خروج على مقتضى الحال. و أما قول المبرد: بأن هذه الأفعال متعدية في الأصل مستشهداً على ذلك في الآية الكريمة (لتدخلن المسجد الحرام)، فإن القرآن الكريم هو وعاء العربية، و أنه قد نزل بلغة العرب واشتمل على لهجاتهم وإن كانت لغة قريش هي الغالبة في هذا المجال، والشواهد القرآنية تؤكد الشواهد الشعرية، و لئن توسع العرب في تعدية الفعل اللازم بإسقاط الخافض فإن الشواهد القرآنية قد تؤكد مثل هذا التوسع.

وربما تكون هذه الأفعال لازمة في الأصل ثم شاع استخدامها كثيراً واستساغ اللسان العربي تعديتها دون واسطة، والعرب يميلون إلى الإيجاز والحذف على سبيل التوسع. فما شاع استخدامه من الأفعال اللازمة وساغ على اللسان تعديته دون واسطة حرف الجر، فإن ذلك الفعل يكون قد تعدى إلى مفعوله بإسقاط الخافض توسعاً و اختياراً.

## (٢) المسألة الثانية: اختلاف النحاة في الاتساع في ظرف المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة.

❖ - ذكر آبن عصفور (٣٤): "إن الفعل يتعدى إلى ضمير المصدر نفسه ولكنه لا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان إلا بواسطة "في" إلا أن يتسع في الظرف فتصبه على التشبيه بالمفعول به فإن الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله: "ويوم شهدناه سليماً وعامراً" فيجعل اليوم مشهوداً اتساعاً وان كان مشهوداً فيه".

"ولا يتسع في الظروف إلا إذا كان العامل فعلاً غير متعدٍ أو متعدياً إلى واحد أو ما عمل عمله إن كان من جنس ما ينصب المفعول به".

❖ - وذكر سيبويه (٣٥): إنك إذا نونت "سارقاً" في قولهم: "يا سارقاً الليلة أهل الدار" كان حدّ الكلام أن يكون "أهل الدار" على "سارق" منصوباً ويكون "الليلة" ظرفاً لأن هذا موضع انفصال وإن شئت أجزته على الفعل في سعة الكلام" وهو يعني نصبه بالفعل على التشبيه بالمفعول به في سعة الكلام".

❖ - وروى آبن مالك في شرح التسهيل (٣٦): "إن آبن خروف قد قال في شرحه: "إن سيبويه قد أجاز نصب الظرف مفعولاً به بالمتعدي إلى ثلاثة وإنما قاسه ولم يجز النقل لأن النقل فيه نصب للفاعل ولا ينصب الفاعل إلا تشبيهاً بما ثبت أصله في الكلام".

❖ - لقد سبق آبن الحاجب آبن عصفور فيما ذهب إليه بخصوص التوسع في ظروف المتعدي إلى واحد واثنين وثلاثة فقال: (٣٧) "ثم فرعوا على هذا الأصل فقال بعضهم: لا يتوسع في ظرف

(٣٤) آبن عصفور- المقرّب، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، منشورات دار الكتب العلمية،

بيروت ط١، ١٩٩٨م، ص ٢١٣-٢١٥.

(٣٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج١، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٣م، ص١٧٦.

(٣٦) آبن مالك - شرح التسهيل، تحقيق محمد عطا وطارق السيد، المجلد ٢، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط١ ٢٠٠١م، ص١٧١-١٧٢.

(٣٧) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاسترأبأذي النحوي، المجلد ١، دار الكتب العلمية

بيروت - ١٩٨٥م، ص ١٩٠.

المتعدي إلى اثنين حتى يلحق بالمتعدي إلى ثلاثة فلا يقال: "يوم الجمعة أعطيته زيدا" درهماً" قال: لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور فلا يزداد عليه وجوزه الأكثرون. وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزه إلا الأخفش، قالوا: "لأنه يخرج إلى غير أصل إذ ليس معنا متعدياً إلى أكثر من ثلاثة".

❖ - وذكر الإستراباذي النحوي في شرحه على الكافية ما ذكره آبن الحاجب تماماً (٣٨). ونقل السيوطي بعض آراء العلماء الذين سبقوه في هذه المسألة فقال: (٣٩) "إن الاتساع في اللازم له ما يشبه به وهو المتعدي إلى واحد، والاتساع في المتعدي إلى واحد له ما يشبه به وهو المتعدي إلى اثنين، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة فيجوز فيها. وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به إذ ليس هناك فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيمتنع". هذا ما صححه آبن مالك، ونسبه آبن عصفور للأكثرية، وعزاه غيره للمبرد. وقيل: يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضاً: ونسبه آبن خروف إلى سيبويه، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور. ولا مبالاة بعدم النظير وإلا لم يجز في اللازم، إذ يعهد نصبه المفعول وإنما جاز فيه لضرب من المجاز".

❖ - وذهب أبو علي الفارسي (٤٠) " إلى أن من الأفعال ما أصله أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر ثم يتسع فيحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني فمن ذلك قولك: اخترت زيدا من الرجال ثم يتسع فتقول: "اخترت الرجال زيدا" و"أمرت زيدا الخير" وأمرته بالخير".

❖ - وذهب أبو حيان الأندلسي (٤١) إلى أن العامل في التوسع هو الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء فإن كان العامل في الظرف حرفاً أو اسماً جامداً بما فيه من معنى الفعل فلا يتوسع فيه مع شيء منها، والتوسع بالنسبة إلى العامل يجوز وإن كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة أو اثنين أو واحداً أو كان لازماً وهذا مذهب الأخفش والجمهور وظاهر كلام سيبويه. وذهب أكثر النحاة فيما نقل آبن عصفور إلى جواز ذلك في اللازم وفيما يتعدى إلى واحد أو اثنين، وليس فيما يتعدى إلى ثلاثة.

وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يجوز اتساع إلا مع اللازم ومع المتعدي إلى واحد فقط قال آبن عصفور: وهذا غير صحيح، وزعم أنه لا يسمع الاتساع إلا مع اللازم ومع المتعدي إلى واحد. إن خلاصة القول في هذه المسألة بأن التوسع في ظروف الأفعال اللازمة أ و المتعدية إلى مفعول

(٣٨) الاستراباذي النحوي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج ١، منشورات

جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م، ص ٥٠٢.

(٣٩) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج ٣، دار البحوث العلمية، الكويت

١٩٩٧م ص ١٦٨-١٦٩.

(٤٠) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦م

ص ١٥٥

(٤١) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج ٣، مكتبة الخانجي القاهرة،

ط ١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٥.



واحد، إنما هو متفق عليه بين جميع النحاة، سماعاً أو قياساً، وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى آتين فلم يحفظ من كلام العرب اتساع فيه، كما لم يسمع ذلك في المتعدي إلى ثلاثة. وليس في كلام العرب أيضاً ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بطريق الأصالة، إلا أن يكون منقولاً نحو: "أعلم، أرى"، أو مضمناً نحو: "أنبأ، نبأ، أخبر، خير، حدث". ولهذا فإن مذهب ابن عصفور في هذه المسألة ربما يكون أكثر صواباً، سيما وأن رواية ابن خروف عن سيبويه ليس لها ما يميزها، كما أنها محصورة في حدود القياس، وليس السماع والرواية، وكذلك فإن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل لا تتجاوز ما ذكرته آنفاً، ولا تتعدى إليها بحق الأصل.

#### المسألة الثالثة: اختلاف النحاة في جواز الاتساع في الظرف بحذف حرف الجر أو الضمير العائد أو كليهما معاً.

❖ - استشهد سيبويه (٤٢) على ذلك بقوله تعالى: (يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) (٤٢). حيث أضمر الضمير وحرف الجر معاً والتقدير "واتقوا يوماً لا تجزي فيه".

❖ - وذكر الأخفش (٤٤): "إنما جاز إضمار" فيه"، كما جاز إضافته للفعل، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، ولذلك جاز إضمار "فيه". وقال قوم: "إنما أضمر الهاء فأراد: "لا تجزيه"، وجعل هذه الهاء اسماً لليوم مفعولاً، وقد يجوز إضمار "فيه" فتجعله من صفة "اليوم".

\* - وذهب الفراء (٤٥) إلى أنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرةً بالهاء وحدها ومرةً بالصفة ويعني بالصفة: "حرف الجر (٤٦) فيجوز ذلك، وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات.

وقال غيره من أهل البصرة: "لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمرون في مثل هذا الموضع الصفة، وقد أشد بعض العرب:

"في ساعة يحبها الطعام"، ولم يقل: "يحب فيها"، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه، لأن الصفة في هذا الموضوع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: "أتيك يوم الخميس وفي

(٤٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٢م، ص ٢٨٦.

(٤٣) سورة البقرة - الآيات ٤٨، ١٢٣.

(٤٤) الأخفش معاني القرآن، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٩٨٥م، ص ٢٨٥.

(٤٥) الفراء - معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج١ دار السرور بيروت ص ٣١-٣٢.

(٤٦) يعني بالصفة حرف الجر كما هو اصطلاح الكوفيين وهو هنا "في" المتصل بالضمير العائد على اليوم "فالبصريون يقولون "لا تجزي فيه" فحذف الجار والمجرور والكسائي يخطئ البصريين ويقول لا تجزيه، ثم حذف الضمير المنصوب، وأما الفراء فقد خالف الكسائي وقال بجواز الوجهين أي: حذف الهاء وحذف "فيه" كما زوى بجواز الحذف في "الهاء" و"فيه" عن سيبويه والأخفش والزرجاج.

يوم الخميس "فترى المعنى واحداً".

❖ - وقال أبو علي الفارسي: "بجواز الوجهين" (٤٧)، ولكنه كان أميل إلى القول: حُذِفَ الحرف فوصل الفعل واتصل بالضمير ثم حذف الضمير كما حذف في نحو قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) (٤٨) وهذا التقدير أسهل من الأول الذي يقول بتقدير (فيه).

❖ - وقال الطبري في تفسيره: "بجواز الوجهين" (٤٩).

❖ - واختار أبو حيان رأي أبي علي الفارسي بالتدرج بالحذف (٥٠).

❖ - وذهب ابن هشام في المغني إلى الرأي الأول القائل بتقدير "فيه". (٥١)

وذكر ابن الشجري: (٥٢)

"والأقيس عندي أن يكون حرف الظرف حذف أولاً فجعل الظرف مفعولاً به على السعه كما قال الشاعر: "ويوم شهدناه سليماً وعامراً".

يريد: لا تجزيه.

كما ذهب الكسائي إلى القول: "بحذف الضمير بعد ذلك".

اختلف النحاة حول الإضمار في قوله تعالى: (يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئاً)، فذهب سيبويه إلى أن الإضمار تم في حرف الجر و الضمير معا، وقدره: "لا تجزي فيه".

ولما كان التوسع في الظروف جائزاً بحذف حرف الجر، و وصول الفعل إلى الضمير العائد على الظرف، لذلك فإن التوسع في مثل هذه الآية الكريمة ربما يكون قد تم بحذف حرف الجر أولاً، فأصبح التقدير: "لا تجزيه"، ثم حذف الضمير بعد ذلك جريا على قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا)، والتقدير بعثه، فحذف الضمير وربما يكون سيبويه قد أجمل عمليتي الحذف في عملية واحدة.

### ب- التوسع في الظرف بالإضافة إليه وإضافته

#### (١) التوسع بالإضافة إليه:

(٤٧) أبو علي الفارسي - المسائل العسكرية، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية ودار

الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٦.

(٤٨) سورة الفرقان - الآيات ٢٥، ٤١.

(٤٩) الطبري - تفسير الطبري، المجلد ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ٤٨.

(٥٠) أبو حيان الأندلسي-البحر المحيط، ج١، ص٣٤٧.

(٥١) ابن هشام - المغني، تحقيق د. مازن المبارك ورفيقة. دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص

٦٥٤

(٥٢) ابن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج١ الناشر، مكتبة الخانجي،

القاهرة ص٦-٧

❖ ذكر سيبويه: (٥٣) وقوله عزّ وجلّ: (بل مكر الليل والنهار) (٥٤) فالليل والنهار لا يمكن أن يكونا المكر يكون فيهما. فإن نوتت فقلت: "يا سارقاً الليلة أهل الدار" كان حدّ الكلام أن يكون "أهل الدار" على "سارق" منصوباً وتكون "الليلة" ظرفاً لأن هذا موضع انفصال. وإن شئت أجرته على الفعل في سعة الكلام.

ولا يجوز "يا سارق الليلة أهل الدار" إلا في شعر، وذلك كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور فإن كان متوناً فهو بمنزلة الفاعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة، قال الشماخ: (٥٥)

ربّ أبن عمّ تسليمي مشمعل      طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسل

هذا على: "يا سارق الليلة أهل الدار".

ذكر الأعم في شرحه على شواهد سيبويه في الكتاب قول الأخطل: (٥٦)

وكرار خلف المحجرين جواده      إذا لم يحام دون أنثى حليلها

"الشاهد في البيت الأول: فيه إضافة "طبّاخ" إلى "الساعات" وذلك على حدّ تشبيه "الساعات" بالمفعول به وليس على الظرف.

والشاهد في البيت الثاني: فيه إضافة "كرّار" إلى "خلف" والقول فيه كالقول بالذي قبله."

وذكر أبو علي الفارسي في الإيضاح: (٥٧)

"إن الليل والنهار قد خرجا بالإضافة إليهما عن الظرفية" وذهب الزمخشري (٥٨) وأبن الشجري (٥٩) إلى ما ذهب إليه سيبويه في الإضافة إلى الظرف مستشهدين على ذلك بشواهد التي ذكرها في الكتاب."

(٥٣) سيبويه - الكتاب، ج ١، نسخته دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ط ١، ١٣١٦هـ بيروت، ص ٨٩-٩٠.

(٥٤) سورة سبأ - آية ٣٣.

(٥٥) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩٠، الإيضاح ص ١٦٤، خزنة الأدب ج ٢، الشاهد ٢٩١ ص ١٧٢

(٥٦) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩٠، نسبه للأخطل، وشرحه الأعم في تحصيل عين الذهب ص ١٤٠.

(٥٧) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٩٦م، ص ١٦٤.

(٥٨) الزمخشري - المفصل، تحقيق د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت ط ١، ١٩٩٠م، ص ٧٢-٧٣.

(٥٩) ابن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج ٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٥٧٦.

## وأضاف الزمخشري في الكشاف: (٦٠)

" إن الإضافة في قوله تعالى: (مالك يوم الدين) (٦١) هي إضافة أسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع.

وذكر البغدادي في الخزانة: (٦٢)

" إن الأعم قال بأن إضافة "طباخ" إلى "ساعات" على تشبيهها بالمفعول به لا على أنها ظرف ولا يجوز الإضافة إليها وهي ظرف لأن الظرف يقدر فيه حرف الوعاء وهو "في"، والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنما يضاف إلى الاسم".

وقول ثعلب في أماليه: "بأن إضافة طباخ إلى "ساعات" لا تجوز إلا في الشعر، ممنوع".

وذكر العكبري: (٦٣)

"إن الإضافة إلى الظرف بتقدير "في" لا تجوز، لأن "في" مع الظرف مقدرّة، وتقديرها يمنع الإضافة".

وذكر آبن الحاجب: (٦٤)

"إن الظرف المتصرف قد يتوسع فيه فيضممر مستغنياً عن لفظ "في"، وحينئذ يسوغ أن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة كقوله تعالى: (بل مكر الليل والنهار) وقولهم: "يا سارق الليلة أهل الدار".

وذهب إلى جواز الإضافة إلى الظرف كل من أبي حيان في كتابه "ارتشاف الضرب" (٦٥)

والخوارزمي في "التخمير" (٦٦) والسلسيلي في "شفاء العليل في إيضاح التسهيل" (٦٧) وآبن يعيش في "شرح المفصل" (٦٨).

(٢) التوسع في الظرف بإضافته إلى الجمل:

(٦٠) الزمخشري - الكشاف، مصطفى حسين أحمد، ج ١، دار الكتاب العربي ط ٣، ١٩٨٧م، ص ١٢.

(٦١) سورة الفاتحة - آيه ٤.

(٦٢) البغدادي - خزانة الأدب، المجلد ١، طبعة دار صادر، بيروت، ط ١، ص ٤٨٥، والمجلد ٢، ص ١٧٢.

(٦٣) العكبري - اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ج ١، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٦٤) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاسترأبادي، المجلد ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٩٠.

(٦٥) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج ٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٤.

(٦٦) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ج ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٦٧) السلسيلي - شفاء العليل، تحقيق د. الشريف البركاني، دار الندوة، بيروت، ط ١، ص ٤٨٨.

(٦٨) آبن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٤٦.

ذكر سيبويه (٦٩):

"هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء" واستشهد على ذلك بقوله تعالى:

(هذا يوم لا ينطقون) (٧٠) و(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) (٧١).

وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة، توسعوا بذلك في الدهر لكثرتة في كلامهم ومما يضاف إلى الفعل قولهم: "ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاعني". وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى: "إذ" فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذ". وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الفعل، لأنه في معنى "إذا"، و"إذا" هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال.

وذهب مذهب سيبويه كل من "المبرّد" (٧٢)، و"آبن السراج" (٧٣)، وذهب آبن أبي الربيع القرشي الأشبيلي في كتابه "البيسيط في شرح جمل الزجاجي" (٧٤) إلى القول: بأن "إذ" و"إذا" من ظروف الزمان يضافان إلى الجمل، وإذا جاء بعدهما أسم منصوب حمل على فعل مضمر يفسره الفعل الذي بعدهما نحو: "إذا زيداً تضره أضره"، وإذا جاء بعدهما أسم مرفوع يكون أيضاً محمولاً على فعل مقدر نحو قوله تعالى:

(إذا السماء انشقت) (٧٥) و(إذا السماء انفطرت) (٧٦).

ولا تكون أمثال هذه مرفوعة بالابتداء، لأن الشرط طائب للفعل فلا يحمل إلا على الفعل، ولا يحمل على الابتداء ما وجد عنه مندوحة.

وذهب مذهب سيبويه كذلك: آبن الحاجب "في كتابه" الإيضاح في شرح المفصل (٧٧) والخوارزمي في "التخمير" (٧٨).  
ج. التوسع في الظرف بالاسناد إليه

(٦٩) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت، ص ٤٦٠-٤٦١

(٧٠) سورة المرسلات - آية ٣٥.

(٧١) سورة المائدة - آية ١١٩.

(٧٢) المبرّد - المقتضب، ج ٤، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٧٣) آبن السراج - الأصول، تحقيق د. عبد الحسين الفتيلي، ج ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ص ١٩٥.

(٧٤) آبن أبي الربيع - البيسيط في شرح الجمل، تحقيق التبيني، ج ٢، بيروت، ط ١، ص ٨٧٧-٨٨٠.

(٧٥) سورة الانشقاق - آية ١.

(٧٦) سورة الانفطار - آية ١.

(٧٧) آبن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل تحقيق د. العليلى، ج ١، مطبعة العاني، بغداد، ص ٤٢٠.

(٧٨) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. العثيمين ج ٢، بيروت، ط ١، ص ٤٦-٤٧.

- ❖ - ذكر السيوطي في "الأشباه والنظائر" (٧٩):  
 " قد يسند إلى المتوسع فيه فاعل نحو قوله تعالى: (في يوم عاصف) (٨٠).  
 وقد يسند إليه نائب فاعل نحو "ولد له ستون عاماً" وكذلك: صيد عليه الليل والنهار"  
 وقد يوصف نحو قوله تعالى: (يوماً عبوساً قمططيراً) (٨١)  
 وقد يرفع خبراً نحو: "الضربُ اليومُ".  
 ويؤكد ويستثنى منه ويبدل ولم يجز ذلك في الظرف غير المتوسع فيه".  
 وكان صاحب الكتاب (٨٢) قد استشهد على الإسناد للظرف "وُلد له ستون عاماً و" سير عليه ليل  
 طويل ونهار طويل " و" سير عليه فرسخان".
- ❖ - وذكر المبرد في المقتضب (٨٣):  
 "ولد له ستون عاماً" و"سير يزيد يومان" وقال: إن هذا الرفع الذي ذكرناه اتساع، وحقيقة اللغة غير  
 ذلك".
- ❖ - وذكر ابن السراج: "إن الظرف إذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسمَّ  
 فاعله" (٨٤).
- ❖ - وذكر البغدادي في "خزانة الأدب": (٨٥)  
 "إن الزمان يسند إليه كثيراً مما يقع فيه مستشهداً بقول الشاعر جرير: (٨٦)

#### لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم

وقال رؤبة: "فنام ليلى وتجلّى همي"، فأسند النوم إلى الليل في الشاهدين، وذلك من قبيل المجاز،  
 لأن الليل لا ينام وإنما يقع فيه النوم. وتؤكد جميع الشواهد التي ذكرها النحاة، بأن الظروف المتصرفة  
 قد يضاف إليها، أو تضاف هي للجمل الفعلية والإسمية، وقد يسند إليها من قبيل الاتساع، حيث تكون  
 قد خرجت عن الظرفية.

د. التوسع في الظرف بالفصل به بين المتلازمين

(١) الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه

(٧٩) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٣٦.

(٨٠) سورة إبراهيم - آية ١٨.

(٨١) سورة الإنسان - آية ١٠.

(٨٢) سيبويه - الكتاب، ج١، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ص١٠٨-١١٢.

(٨٣) المبرد - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، دار الكتب، بيروت، ص٣٣٢.

(٨٤) ابن السراج - الأصول في النحو، ج١، ص١٩٤.

(٨٥) البغدادي - خزانة الأدب، ج١، طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، ص٢٢٣.

(٨٦) من شواهد سيبويه- الكتاب ج١، ص٨٠، وهو في ديوانه، ص٥٥٤، وأمالى ابن الشجري

ج١، ص٥٢، والمقتضب ج٢، ص١٠٥، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل، ص٤٤.

❖ - ذكر سيبويه الشواهد الشعرية التالية وقال "إن ذلك قبيح ويجوز في الشعر":

لما رأته سأتيدما استعبرت	لله در اليوم من لامها (٨٧)
كما خط الكتاب بكف يوماً	يهودي يقارب أو يزيل (٨٨)
كأن أصوات من إيغالهن بنا	أواخر الميس أصوات الضرايح (٨٩)
هما أخوا في الحرب من لا أخا له	إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما (٩٠)

❖ - وذكر المبرد مضيفاً إلى شواهد سيبويه:

أشَمُ كأنه رجل عبوس معاودُ جرأة وقت الهوادي (٩١)

أراد: معاود وقت الهوادي جرأةً ففصل بالمصدر بين المضاف والمضاف إليه.

❖ - وذكر ابن السراج: "إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الظرف جاء للضرورة لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيه غيرها" (٩٢).

❖ - وذكر الجرجاني: "إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على قبح" (٩٣).

❖ - وذكر ابن أبي الربيع في "شرح جمل الزجاجي" (٩٤):

"ولا تفصل العرب بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والمجور في ضرورة الشعر"

❖ - وذكر الخوارزمي في كتابه "التخمير" (٩٥):

(٨٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج ١، ص ٩١، المقتضب ج ٤، ص ٢٧٧، أوضح المسالك

ج ٣، ص ١٩٠، شرح المفصل المجلد ١، ص ٥٥٣، شرح الرضي على الكافية ج ٣، ص ٧١٣.

(٨٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج ١، ص ٩١ نسبة لأبي حية النميري، المقتضب ج ٤، ص ٢٧٧، شرح الأشموني ج ٢، ص ١٨٤.

(٨٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج ١، ص ٩٢، المقتضب ج ٤، ص ٢٧٦، التخمير ج ٢، ص ٥١، شرح الكافية الشافية ج ٢، ص ٩٨٠.

(٩٠) من شواهد سيبويه-الكتاب ج ١، ص ٩٢، أوضح المسالك ج ٣، ص ١٩٠، شرح المفصل المجلد ١، ص ٥٥٣.

(٩١) المبرد-المقتضب، ج ٤، ص ٢٧٧، الدرر ج ٥، ص ٥٠.

(٩٢) ابن السراج - الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٢٧.

(٩٣) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد ١، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م، ص ٦٥٠-٦٥١.

(٩٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد التبيتي، ج ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ١، ١٩٨٦م، ص ٨٨٩.

(٩٥) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. العثيمين، ج ٢، بيروت ط ١، ١٩٩٠م، ص ٥٠-٥٢.

"إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف مستكره".

❖ - وذكر الزمخشري في كتابه "المفصل": (٩٦) جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر".

❖ - وقد فصلّ ابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في هذا الموضوع، وذكر بأن كثيراً من النحويين زعموا أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، ولكن الحق بأن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة والأربع الباقية تختص بالشعر، أمّا المسائل الثلاث الجائزة في السعة فهي: (٩٧)

الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما إما مفعوله، كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) (٩٨).

وقول الشاعر: "فسقناهم سوق البغاث الأجادل"

وأمّا ظرفه: كقول بعضهم: "ترك يوماً نفسك وهواها".

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: (فلا تحسبن الله مخلف وعدّه رسله) (٩٩).

وقال الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى      وسواك مانع فضله المحتاج (١٠٠)

أو أن يكون الفاصل بينهما ظرفه، كقوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركو لي صاحبي).  
وقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكوئن ومدحتي      كناحت يوماً صخرة بعسيل (١٠١)

الثالثة: أن يكون الفاصل بينهما قسماً كقولك: "هذا غلامٌ - والله - زيد"

وذكر ابن هشام مثل هذا مختصراً في كتابه "الجامع الصغير في النحو" (١٠٢).

وذكر الرضي الاسترأبادي في شرحه على كافية ابن الحاجب: (١٠٢) "إعلم أن الفصل بين

(٩٦) الزمخشري - المفصل، تحقيق د. محمد السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ص ١٢٢ ١٢٣

(٩٧) ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ج٣، ص ١٧٧-١٩٥.

(٩٨) سورة الأنعام - آية ١٣٧.

(٩٩) سورة إبراهيم - آية ٤٧.

(١٠٠) البيت بلا نسبه في أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، ج٣، ص ١٨٤.

(١٠١) البيت بلا نسبه في شرح التسهيل لابن مالك ج٣، ص ١٣٧، أوضح المسالك ج٣، ص ١٨٤، شرح

الأشمووني ج٢، ص ١٨٢، الدرر ج٥، ص ٤٣.

(١٠٢) ابن هشام الأنصاري - الجامع الصغير في النحو، تحقيق أحمد محمود الهرميل، مكتبة

الخانجي القاهرة ١٩٨٠م، ص ١٤٧.

(١٠٣) الاسترأبادي - شرح الرضي علي الكافية، تحقيق يوسف عمر، ج٢، منشورات جامعة قارونس،

بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ص ٢٦٠-٢٦١.



المتضايقين في الشعر، بالظرف والجار والمجرور غير عزيز، وبغيرهما عزيز جداً، وقد يفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم، وقد جاء في السعة الفصل بينهما بالمفعول، إن كان المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعلاً، كقراءة ابن عامر: ( قتل أولادهم شركائهم ) . وهو مثل قول الشاعر:

فَرَجَجْتُهَا بِمَزْجَةٍ نَجٍّ      القلوصَ أبي مـزادة (١٠٤)

وقول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ      نفي الدراهيم تنقاد الصياريف (١٠٥)

وأكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه في الظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل أو قسماً، أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذلك، ولا نسلّم بتواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين . ذهب ابن مالك في "شرح التسهيل" (١٠٦) "إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالجار والمجرور، والظرف بقوة إن تعلقا به، وإلا فيضعف، ومثله في الضعف الفصل بمفعول متعلق بغير المضاف، وبفاعل مطلقاً، وبنداء، وبعث، وبفعل ملغى".

وذهب ابن مالك إلى أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، وشاهده على ذلك قراءة ابن عامر، (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)، لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، مع العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن وأنه قد تعلم قراءة القرآن على يد عثمان رضي الله عنه .

وإن تجوز ما قرأ به في قياس النحو قوي ذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، والتقدير: "قتل شركائهم أولادهم".

وأشار ابن مالك إلى أن العرب قد فصلوا بالأجنبي كثيراً، ولذلك فالفصل بغير أجنبي يكون له مزية، فيحكم له بالجواز".

(١٠٤) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.

(١٠٥) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.

(١٠٦) ابن مالك- شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، المجلد ٣، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م، ص١٢٧-١٤٢

لقد اختلف النحاة في مسألة الفصل بين المضاف و المضاف إليه، فجعلها ابن هشام سبع مسائل منها: ثلاث جائزة في السعة، والأربع الباقية تختص بالشعر، وذهب البصريون وفي مقدمتهم سيبويه إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز على قبح في ضرورة الشعر، وجوزه ابن السراج، وابن أبي الربيع، والجرجاني، والزمخشري في الظرف للضرورة الشعرية، وطعنوا في قراءة ابن عامر، وذكر الرضي الاسترأبادي بأن الفصل بين المضاف و المضاف إليه بالظرف ثابت مع قلته وقبحه في الشعر، وأن الفصل بينهما بغير الظرف في الشعر أقبح وكذلك فإن الفصل بينهما بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، سواء كان الفاصل مفعولاً أو قسماً أو غيرهما. وشكك في قراءة ابن عامر، وذكر بأنه لا يسلم بتواتر القراءات السبع.

وخلاصة القول في هذه المسألة: إن العرب قد فصلوا كثيراً بين المضاف و المضاف إليه في الشعر و غير الشعر، وقد قرأ بعض القراء كآبن عامر وغيره، بالفصل بين المضاف والمُضاف إليه في القرآن، كما ورد مثل هذا الفصل في الأحاديث النبوية الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، وقول بعض العرب: "ترك يوماً نفسك وهواها، سعي لها في رداها". ولذلك فإنني أعتقد أن ما ذهب إليه آبن مالك، وآبن هشام هو الأسلم في هذه المسألة.

(٢) التوسع في الفصل بين المتلازمين من غير المضاف والمضاف إليه.

(أ) الفصل بين "إن" واسمها بالظرف والجار والمجرور:

ذكره أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشككة الإعراب"، (١٠٧) كما ذكره آبن هشام الأنصاري في "مغنى اللبيب"، (١٠٨) واستشهدا عليه بقول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جمّ بلايله (١٠٩)

وأضاف آبن هشام أيضاً:

(ب) لقد فصلوا بهما أيضاً بين فعل التعجب والمتعجب منه نحو: "ما أحسن - في الهيجاء - لقاء زيد، وما أثبت - عند الحرب - زيدا".

(ج) وفصلوا بهما بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن نحو: "أبعد بعد تقول الدار جامعة".

(د) وفصلوا بهما بين المضاف وحرف الجر ومجروره نحو:

"هذا غلام - والله - زيد، اشتريته - بوالله - درهم".

(هـ) وفصلوا بهما بين "إذن" و"لن" و"ومنصوبهما نحو:

(١٠٧) أبو علي الفارسي - شرح الأبيات المشككة الأعراب، تحقيق د.حسن هنداوي، بيروت، ط ١، ص ٣٠١.

(١٠٨) آبن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ١، ص ٩٠٩.

(١٠٩) من شواهد سيبويه الخمسين التي لم تتسب لشاعر معين ج ١، ص ٢٨٠، مغنى اللبيب

ص ٩٠٩، خزنة الأدب شاهد ٦٤٨، ص ٥٧٢. وشرح آبن عقيل مجلد ١، ص ٢٤٩.

" إذن - والله - نرميهم بحرب".

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً- أدع القتال وأشهد الهيجاء(١١٠)

(و) وقدموهما خيرين على الاسم في معمول "إن" نحو: (إن في ذلك لعبرة) (١١١)

(ز) ومعمولين للخبر في باب "ما" نحو:

"ما في الدار زيد جالسا"

(ح) ومعمولين لصلة "أل"، فصلوا فيه بين أسم كان وخبرها نحو:

(وكانوا فيه من الزاهدين) (١١٢)

(ط) وقدموهما على الفعل المنفي بـ "ما" نحو:

"ونحن عن فضلك ما أستغنيا"

وذكر ابن هشام في "شرح قطر الندى وبلّ الصدى" (١١٣):

"لا يجوز أن يتوسط الخبر بين معمول "إن" وأسمها، ولا يجوز تقديم الخبر عليهما كما جاز في باب "كان"، يستثنى من ذلك إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، فإنه يجوز فيهما أن يتوسط، لأنهم

قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما، قال تعالى: (إن لدينا أنكالا وجحيما) (١١٤)

وقال تعالى: (إن في ذلك لعبرة لمن يخشى) (١١٥)

(ي) التوسع في تقديم خبر "ما" الحجازية على أسمها إذا كان ظرفاً:

ذكر ابن الحاجب في "الكافية في النحو" (١١٦)

"إن ابن عصفور والعبدي قالوا: إنه لا يبطل عملها إذا كان خبرها المتقدم ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، لكثرة التوسع فيه، كما تعمل "إن" وأخواتها.

كما روي عن أبي علي الفارسي والريعي "أنهما جوّزا إعمالها متقدمة الخبر، إذا كان خبرها ظرفاً، أو جاراً ومجروراً"

وروي عن الكوفيين أنهم نصبوا "مثلهم" على الظرف في قول الشاعر الفرزدق:

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (١١٧)

(١١٠) ابن هشام-مغني اللبيب ص٢٧٣، ص٦٨٦، ص٩١٠.

(١١١) سورة آل عمران -آية ١٣.

(١١٢) سورة يوسف - آية ٢٠.

(١١٣) ابن هشام الأنصاري- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، بيروت، ط٤، ص١٨٤-١٨٥.

(١١٤) سورة المزمل - آية ١٣.

(١١٥) سورة النازعات - آية ٢٦

(١١٦) ابن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الرضي، دار الكتب العلمية بيروت، المجلد ١، ص٢٦٧.

(١١٧) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٩، ديوان الفرزدق ص١٦٧، شرح الرضي على الكافية ج٢،

ص١٨٨.

٢. الاتساع في المصدر:

❖ ذكر سيبويه:

" إن المصدر قد يكون حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك كقولك: متى سير عليه ؟ فيقول: "مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر"، فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار، واستشهد بقول الشاعر حميد بن ثور:

وما هي إلا في إزارٍ وعلقة مغارٍ ابن همام على حي خثعما (١١٨)

فصير " مغاراً " وقتاً وهو ظرف.

❖ - وأضاف سيبويه: " هذا باب ما شبّه من الأماكن المختصة، بالمكان غير المختص، وذلك قول العرب: " هو مني منزلة الشغاف، وهو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة"، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك"، واستشهد بقول أبي ذؤيب:

فوردن والعيقوق مقعد رابئ الضرياء خلف النجم لا يتلّع (١١٩)

وقول الأحوص:

وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها (١٢٠)

وقول ابن هرمة:

أنصب للمنية تعتريهم رجالي أم همُ درج السيول (١٢١)

❖ وذهب المبرّد مذهب سيبويه في ذلك (١٢٢).

❖ أمّا ابن السراج فقد ذكر: (١٢٢) " إن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة، مقام الأزمنة

اتساعاً واختصاراً، وهذه الأسماء تجيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام، إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف أسم الزمان اتساعاً نحو: "جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر"، فالمراد في جميع هذا:

(١١٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج ١، ص ١٢٠، المقتضب ج ٤، ص ٣٤٣.

(١١٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج ١، ص ٢٠٥، ديوان الهذليين ج ١، ص ١٩، شرح الرضي على

الكافية ج ١، ص ٢٥١، والمقتضب ج ٤، ص ٣٤٣.

(١٢٠) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٢٠٦، المقتضب ج ٤، ص ٣٤٣.

(١٢١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٢٠٦.

(١٢٢) المبرّد - المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج ٤، عالم الكتب، بيروت، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(١٢٣) ابن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج ١، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط ٢ ١٩٩٦م، ص ١٩٣.

" وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر".  
والآخر: أن يكون أسم الزمان موصوفاً، فحذف اتساعاً، وأقيم الوصف مقام الموصوف، نحو: "طويل،  
وحديث، وكثير، وقليل، وقديم"، وجميع هذه الصفات إذا أقيمتها مقام الأحيان لم يجز فيها  
الرفع، ولم تكن إلا ظروفاً، وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة".

❖ - وذهب الزمخشري المذهب نفسه (١٢٤) مستشهداً بقوله تعالى:

(ومن الليل فسبحه وأدبار السجود). (١٢٥)

وذكر في " المفصل في علم العربية ": (١٢٦) إن المصدر يجعل حيناً لسعة الكلام نحو: " كان ذلك  
مقدم الحاج، وخلافة فلان، وصلاة العصر"، ومنه: " سير عليه ترويحيتين، وانتظرته نحر  
جزورين".

وقوله تعالى: (ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم) (١٢٧).

والتقدير: وقت انقضاء السجود كقولهم: "أتيتك خفوق النجم".

❖ - وفصل آبن هشام في التوسع في المصدر النائب عن الظرف (١٢٨) فذكر: "إن الغالب في هذا  
النائب أن يكون مصدراً، وفي المنوب عنه أن يكون زماناً ولا بد من كونه معيّنًا:

أ. لوقت أو لمقدار نحو: " جئتك صلاة العصر، قدوم الحاج، وانتظرتك حلب الناقة أو نحر جزور".

ب. وقد يكون النائب أسم عين نحو: " لا أكلمه القارظين"، والأصل مدة غيبة القارظين.

ج. وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو: "جلست قرب زيد" أي مكاناً قريبه.

د. والجارى مجرى أحدهما ألفاظ مسموعة، توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى "في"، نحو  
قولهم: " أحقاً أنك ذاهب" والأصل: أفي حق.

وقال آبن الدمينية:

أحقاً عباد الله أن لست صادراً ولا وارداً إلا علي رقيب (١٢٩)

ومثله: " غير شك، وجهد رأيي، وظناً مني أنك قادم".

❖ - وذهب آبن الحاجب مذهب من سبقه في الاتساع في المصدر (١٣٠)، وذلك عند إضافته لظرفي

(١٢٤) الزمخشري - الكشاف، ج٤، دار الكتاب العربي بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ص٣٩٣.

(١٢٥) سورة "ق" - آيه ٤٠.

(١٢٦) الزمخشري - المفصل في علم العربية، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدى، دار إحياء العلوم،

بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢.

(١٢٧) سورة الطور - آيه ٤٩.

(١٢٨) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر،

بيروت ص ٢٣١-٢٣٤

(١٢٩) آبن هشام الأنصاري-أوضح المسالك إلى ألفية آبن مالك، ج٢، ص٢٢٣.

(١٣٠) آبن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى العليلي، ج١، مطبعة العاني، بغداد،

ص ٤١٩-٤٣٠.

الزمان والمكان، حيث ينوب عنهما عند حذفهما، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: (وأديار السجود)، وبما جاء في الحديث: حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع زبيراً "حضر فرسه".

وذكر أيضاً بأن المضاف إليه الذي هو أسم عين، قد يقوم مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو "حين"، نحو: "لا آتيك السمر والقمر أي مدة طلوع القمر".  
ومنه قول الشاعر: "باكرت حاجتها الدجاج بسحرة".  
أي: وقت صياح الدجاج.

❖ - وذكر ابن يعيش: (١٣١)

"إن المصدر قد يوضع موضع أسم الفاعل اتساعاً وإنه قد يوصف بالمصادر، كما يوصف بالمشتملات فيقال: "رجل فضل ورجل عدل" كما يقال فاضل وعادل، وذلك على ضربين:

أ- مفرد نحو: "رجل فضل، وعدل، وصوم، وفطر، وزور".

ب- مضاف نحو: "مررت برجل حسبك من رجل".

ويجوز أن يكونوا قد وضعوا المصدر موضع أسم الفاعل اتساعاً، "فعدل بمعنى عادل، وصوم بمعنى صائم، وفطر بمعنى مفطر، وغور بمعنى غائر"، وذلك كما وضعوا أسم الفاعل موضع المصدر في قولهم: "قم قائماً بمعنى قياماً، واقعد قاعداً بمعنى قعوداً".

❖ أفرد السيوطي (١٣٢) عنواناً خاصاً للاتساع في المصدر، وذكر بأنه يشيع القول في هذا الباب، لقلته من عقد له باباً من النحاة، ولكنه لم يورد في هذا الباب سوى ما أورده أبو حيان في البسيط، وفي شرحه على التسهيل حيث قال:

"وأنا أشنع القول في هذا الباب لقلته من عقد له باباً من النحاة فأقول: قال أبو حيان في شرح التسهيل:

"الاتساع يكون في المصدر المتصرف، فينصب مفعولاً به على التوسع والمجاز، ولو لم يصح ذلك، لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت: "ضرب ضرب شديد"، لأن بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه، بنصبه نصب المفعول به، وتقول: "الكرم أكرمه زيداً، وأنا ضارب الضرب زيداً".

قال في البسيط: وهذا الاتساع إن كان لفظياً، جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول، وإن كان معنوياً، بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه، لأنه كالعوض منه حال التوسع، نحو قولك:

"ضرب الضرب" على معنى: ضرب الذي وقع به الضرب ضرباً شديداً، فوضعت بدلاً منه مصدره. وقيل: يجوز الجمع بينهما، على أن يكون المفعول منصوباً نصب التشبية بالمفعول به، وإذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق.

(١٣١) ابن يعيش - شرح المفصل - ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٥٠

(١٣٢) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١ مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط١، ١٩٨٥م، ص ٣١-٣٢.

وفي البسيط أيضاً: المصادر يتوسع فيها، فتكون مفعولاً كما يتسع في الظروف، فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار.

وإذا كان بمعنى "فاعل"، جاز أن يكون صفة، قال: وإذا توسع بها وكانت عامّة على أصلها، لم تثنّ ولم تجمع رعيّاً للمصدر، وخاصة نحو: "ضربُ زيدٍ، وسيرُ البريد"، فربما جازت التشبية والجمع بينهما".  
 وخلاصة القول في ذلك: إن أسماء الزمان قد تضاف للمصادر أو إلى بعض أسماء الأعيان، فتتوب تلك المصادر والأسماء مناب أسماء الزمان اتساعاً و مجازاً، وقد توصف أسماء الزمان، فينوب الوصف عن اسم الزمان الموصوف على سبيل الاتساع والمجاز أيضاً.

٢- الاتساع في الصفة المشبهة باسم الفاعل:

❖ - ذكر سيبويه قول الشماخ (١٣٣):

أمن دمنتين عرسُ الركب فيهما      بحقل الرخامى قد عفا ظللهما  
 أقامت على ربعيهما جارتا صفا      كميتا الأعالي جونتنا مصطلاهما

❖ ذكر السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه (١٣٤)

"قوله: وذلك رديء، يعني أن في "حسن" ضميراً يرتفع به يعود إلى زيد"، فلا حاجة إلى الضمير الذي في "الوجه"، لأن الأصل كان: "زيد حسن وجهه"، والهاء تعود إلى "زيد"، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى "حسن"، فجعلناها في حال رفع فاستكثت فيه، فلا معنى لإعادتها".

❖ - وذهب ابن معطي في ألفيته مذهب سيبويه (١٣٥).

❖ - وأما الجامي فقد ذكر في شرحه على كافية ابن الحاجب: (١٣٦)

"واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام، مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: "حسن وجهه" فجميع البصريين يجوّزونها على قبح في ضرورة الشعر، والكوفيون يجوّزونها بلا قبح في السعة، ووجه القبح عند البصريين أنهم ارتكبوا الإضافة لقصد التخفيف، لذلك يقتضي الحال أن يبلغ أقصى ما يمكن من التخفيف، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة. أمّا وجه جوازها بلا قبح عند الكوفيين، فهو حصول شيء من

(١٣٣) من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص ١٠٣، شرح الرضي على الكافية ج٢، ص ٤٢٦، شرح

المفصل ج٦، ص ٨٦، ألفية ابن معطي ج٢، ص ٩٩٨.

(١٣٤) أنظر شرح السيرافي على هامش الصفحة ١٠٢ - الكتاب - نسخة دار صادر المصورة عن

طبعة بولاق.

(١٣٥) ابن معطي - ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشوملي، ج٢، مكتبة الحزنجي،

الرياض ط١، ١٩٨٥م، ص ٩٩٨.

(١٣٦) الجامي - الفوائد الضيائية، تحقيق د. أسامة الرفاعي، ج٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

العراقية، ١٩٨٣م ص ٢٠٧.

- التخفيف، وهو حذف التثنية".
- ❖ - وذكر "الرضي" الاسترلابي في شرحه على كافيهِ آبن الحاجب حول هذه المسألة، ما ذكره "نور الدين الجامي" عنها (١٣٧)، مضيفاً إلى ذلك رأي "آبن بابشاذ" الذي "منعها مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو إضافة الشيء إلى نفسه".
- ❖ - ومضيفاً أيضاً رأي المبرد الذي ردّ الضمير في "مصطلهما" إلى "الأعالي" وليس إلى "الجارتين".
- وقد وصف الاسترلابي رأي المبرد بالتكلف وقال: "إن الظاهر مع سيبويه".
- وردّ الأعلام الشنتمري (١٣٨) رأي المبرد في عودة الضمير في "مصطلهما على "الأعالي" مؤكداً صحة ما ذهب إليه سيبويه".
- ❖ - وذكر آبن يعيش: (١٣٩) "الأول في هذه المسألة مذهب سيبويه وذلك في عودة ضمير" مصطلهما" على قوله: "جارتا صفا". وأن استدلاله على ذلك صواب لأنه الظاهر وأن ما ذهب إليه غيره تأويل على خلاف الظاهر، والأخذ بالظاهر هو الوجه".
- ❖ - أما الأشموني فقد ذكر في شرحه على ألفية آبن مالك (١٤٠):
- "والجرّ عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات، ومنعه المبرد مطلقاً، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجازته الكوفيون في السعة، وهو الصحيح.
- ففي حديث أم زرع: "صفر وشاحها".
- وفي حديث الدجال: "أعور عينه اليمنى"
- وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم: "شثن أصابعه".
- ❖ - وأما عبد القاهر الجرجاني فقد ذكر: (١٤١) "إن الصحيح المستعمل في هذه المسألة أن يقال: "جونتا المصطلى"، كما كان المختار الجيد أن يقال: "هذه امرأة حسنة الوجه". وذلك بترك الإضافة إلى الضمير وقال إن سيبويه قد أنشد البيتين السابقين على المذهب الشاذ".
- ❖ - ذكر آبن مالك في شرح الكافية الشافية: (١٤٢)

- 
- (١٣٧) الرضي الاسترلابي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٢، جامعة قار يونس، ط٢، ١٩٩٦م، ص٤٣٦.
- (١٣٨) الأعلام الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط١، ١٩٩٢م، ص١٦٠.
- (١٣٩) آبن يعيش - شرح المفصل، المجلد ٢، ج٦، عالم الكتب، بيروت، ص٨٦-٨٧.
- (١٤٠) الأشموني - شرح ألفية آبن مالك، تحقيق د. حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م ص٢٥٤-٢٥٥.
- (١٤١) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، المجلد ١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص٥٤٨.
- (١٤٢) آبن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ج٢، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ص١٠٦٨-١٠٧٠.



" وهذا عند سيبويه مخصوص في الشعر وعند أبي العباس المبرد ممنوع في الشعر وغيره وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح.

❖ - وذكر ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة (١٤٣)

" إن من احتج على سيبويه بأن الشاهد الذي ذكره، كان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، فإنه لا يشكل حجة، لأن هذه الإضافة هي إضافة لفظية لا حقيقية.

❖ - وذكر السيوطي: (١٤٤)

" وتقبح إضافة الصفة إلى مضاف الضمير، إذا كانت الصفة دون "أل"، وذكر بأن المبرد منعها مطلقاً في الشعر وغيره، وأن ابن مالك وافق رأي الكوفيين في إجازتها في الكلام كله".

❖ - وذكر الزجاجي في كتابه "الجمل في النحو": (١٤٥)

والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا".

وقد رد على الزجاجي عدد من النحاة الذين شرحوا كتابه "الجمل في النحو"، منهم البطليوسي في كتابه "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"، وآبن عصفور في كتابه "شرح جمل الزجاجي"، وآبن أبي الربيع في كتابه "البيسط في شرح جمل الزجاجي"، وآبن هشام في كتابه "شرح جمل الزجاجي".

حيث فند البطليوسي وآبن عصفور وآبن أبي الربيع ما نسبته الزجاجي لسبويه في أنه أجاز إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى الضمير العائد على "الرجل" في قولهم: "مررت برجل حسن وجهه".

و ذكر: "إن سيبويه لم يجز ذلك وإنما ورد في الشعر قولهم: "حسنة وجهها" شبهوه بقولهم: (١٤٦) "حسنة الوجه" وهو رديئ رغم وروده في الشعر، فكيف يتوهم عليه أنه أجازه؟"

وأما قول الزجاجي: إن ذلك من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، فقد ذكر آبن عصفور (١٤٧): "إن هذا القول فاسد لأن إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تتصور إلا أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه فإن الإضافة فيه من نصب، فتبين أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، فلو أن المصطلى "في قول الشاعر: "جوتنا مصطلاهما"، كان في موضع رفع لكانت كلمة "جون" مفرداً مذكراً

(١٤٣) آبن بابشاذ - شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ج٢، ط١، ١٩٧٧م، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(١٤٤) السيوطي - همع الهوا مع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٥، دار البحوث العلمية الكويت، ١٩٧٩م ص ٩٧-٩٨.

(١٤٥) الزجاجي - الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل إريد ط٤، ١٩٨٨م، ص ٩٨.

(١٤٦) البطليوسي - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق د. حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١٨٧-١٩٠.

(١٤٧) آبن عصفور - شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعاع، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ص ٣٢.

لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من التذكير والتأنيث وتكون مفردة على كل حال، وقد تبين أن الإضافة جاءت من النصب".

وأما قول الزجاجي: "وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين"، فقد ذكر ابن أبي الربيع: (١٤٨)

"لم يخالف سيبويه فيما قال من إجازته في الشعر، واستدلاله بالبيت المشار إليه إلا المبرد، فإنه قد تأوّل البيت على نحو آخر، فذكر أن الضمير في "مصطلهما" يعود على "الأعالي" وليس على "جارتا صفا".

♦ - وذكر ابن هشام في كتابه: "شرح جمل الزجاجي": (١٤٩) "والحجة لسيبويه في ذلك".

لقد اختلف النحاة فيما إذا كانت إضافة الصفة المجردة من اللام، المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، هو من قبيل الضرورة الشعرية على قبح في ذلك كما يراه سيبويه والبصريون، باستثناء المبرد الذي منعه مطلقاً، لأنه كما زعم من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وأيده في ذلك الزجاجي. أو إذا كانت إضافة الصفة المجردة من اللام جائزة بلا قبح في سعة الكلام، كما يراه الكوفيون، وآبن مالك، والأشموني.

وقد أثبت ابن عصفور فساد رأي الزجاجي والمبرد عندما قال: "إن إضافة الشيء إلى نفسه، إنما يكون من حالة الرفع، وليس من حالة النصب، وكذلك فإن الإضافة في بيت الشعر الذي استشهد به سيبويه، جاءت من حالة النصب وليس الرفع، وذلك لأن الصفة غير مطابقة لمعمولها من حيث الأفراد والتذكير، فالصفة "جونتا" مثناة ومعمولها "مصطلى" مفرد، وهي مؤنثة ومعمولها مذكر.

كما أن مذهب عبد القاهر الجرجاني، بترك ضمير الموصوف، وإضافة الألف واللام إلى معمول الصفة المشبهة، ربما يكون الأفضل والأصوب، فيقال: "جونتا المصطلى" بدلا من "جونتا مصطلهما". وكذلك فإن الأحاديث النبوية الثلاثة: "صفر وشاحها"، و"أعور عينه اليمنى"، و"شثن أصابعه"، إضافة إلى الشواهد الشعرية التي تم ذكرها، تؤكد صحة مذهب الكوفيين، وآبن مالك، والأشموني، في هذه المسألة.

٤- التوسع في مسائل نحوية أخرى:

(١) - التوسع في التقديم والتأخير:

ذكر العكبري في "التبيين" (١٥٠):

"ومن الاستدلال على أن التقديم والتأخير جائز للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ألا ترى أنهم قدّموا المفعول على الفاعل، مع أن رتبته متأخرة، نحو قوله تعالى:

(١٤٨) (ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد عبد الثبتي، سفر ٢، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م، ص ١٠٩٩.

(١٤٩) (ابن هشام الأنصاري - شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. علي محسن عيسى، ط ١، ١٩٨٥،

ص ١٨٠

(١٥٠) (العكبري - التبيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(فأوجس في نفسه خيفة موسى) (١٥١)

وقال الشاعر زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان:

من يأت يوماً على علّاته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقاً (١٥٢)

وقالوا: "في أكفانه لف الميت"، و"في بيته يؤتى الحكم".

(٢) التوسع بالعطف على المجرور بدون إعادة حرف الجر:

❖ - ذكر الرضي الاسترأبادي في شرحه على كافية ابن الحاجب: (١٥٣)

" مذهب البصريين في لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار، ويجوز عندهم تركها اضطراراً كقول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١٥٤)

كما ذكر مذهب الكوفيين في ترك إعادة في حال السعة، مستدلاً على ذلك بالأشعار، ويقوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (١٥٥) بالجرف في قراءة حمزة. وذكر رأي الجرمي، في جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكده بالضمير المتصل المرفوع نحو: "مررت بك أنت وزيد" قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع.

" علماً بأن الرضي يرى أن ذلك مخالف للقياس، وأن إعادة الجار أقرب وأخف "

❖ - وذهب ابن يعيش (١٥٦) إلى أن عطف "الأيام" على المضمير المجرور بالباء في بيت الشعر: " فاذهب فما بك والأيام من عجب" إنما هو قبيح، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر دون الاختيار وسعة الكلام "

وأورد ابن يعيش رأي المبرد في قراءة حمزة للآية (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بأنه قد ردّها، وحرّم القراءة بها، كما أن أكثر النحويين ضعّفها، وعقب ابن يعيش على رأي المبرد، بأنه غير مرض، لأنه قد روى القراءة بها إمام ثقة "

❖ - ذكر ابن الأنباري (١٥٧) رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة، موضحاً الآيات والأشعار التي أوردها النحاة من الفريقين:  
(فاتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)

(١٥١) سورة طه - آية ٧٦.

(١٥٢) ديوان زهير ص ١٨٠، التبيين للعكبري ص ٢٤٨، أمالي ابن الشجري ج ١، ص ٨٩، المقتضب ج ٤، ص ١٠٣.

(١٥٣) الاسترأبادي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج ٢، ص ٣٢٦.

(١٥٤) الكتاب - ج ٢، ص ٣٨٣، الخزانة ج ٢، ص ٢٨٣، الانصاف ج ٢، ص ٤، شرح المفصل ج ٣، ص ٧٨.

(١٥٥) سورة النساء - آية ١.

(١٥٦) ابن يعيش - شرح المفصل، ج ٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٨

(١٥٧) ابن الأنباري - الإنصاف، تحقيق حسن حمد، المجلد ٢، منشورات دار الكتب العلمية ص ٣-١٢.

(ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) (١٥٨)  
 (لكنّ الراسخون في العلم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) (١٥٩)  
 (وصدُّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) (١٦٠)  
 (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) (١٦١)

أكرّ على الكتيبة لا أبالي      أفيها كان حتفي أم سواها (١٦٢)  
 تعلق في مثل السواري سيوفنا      وما بينها والكعب غوط نفاف (١٦٣)  
 هلا سألت بذي الجماجم عنهم      وأبي نعيم ذي اللواء المحرق (١٦٤)

وقد بينّ ابن الأنباري حجّة الكوفيين، بجواز العطف على المجرور دون إعادة الجارّ توسعاً واختياراً، واعتمادهم في ذلك على الشواهد القرآنية، والشعرية السائفة، كما أوضح حجّة البصريين في عدم جوازهم ذلك إلا في ضرورة الشعر، واعتمادهم في ذلك على أن الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطف على الضمير المجرور وهو متصل بالجارّ، فكأنك عطف الاسم على الحرف الجارّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم من ذهب إلى أن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين .

(٣) التوسع بالعطف على الضمير المرفوع:

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " موضحاً رأي البصريين والكوفيين فيها فقال: (١٦٥)

" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: أقمت وزيد . واحتجوا على جواز ذلك بمجيئه في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، نحو: ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى) (١٦٦)

(١٥٨) سورة النساء - آية ١٢٧ .

(١٥٩) سورة النساء - آية ١٦٢ .

(١٦٠) سورة البقرة - آية ٢١٧ .

(١٦١) سورة الحجر آية ٢٠ .

(١٦٢) البيت لعباس ابن مرداس في الخزانة ج٢، ص٤٢٨، الإنصاف ج١، ص٢٧٤، شرح التسهيل ج٢، ص٢٣٤ .

(١٦٣) البيت منسوب لمسكين الدارمي ديوانه ص٥٢، الأشموني ج٢، ص٣٩٥، المفصل ج٣، ص٧٩ .

(١٦٤) ورد في الإنصاف ج٢، ص٦، خزانة الأدب ج٥، ص١٢٥، شرح التسهيل ج٢، ص٢٣٤، شرح الكافية الشافية ج٢، ص١٢٥٢، معاني القرآن للفراء ج٢، ص٨٦ .

(١٦٥) ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٦، ص١٣ .

(١٦٦) سورة النجم- الأيتان ٧، ٦ .

فعطف " هو" على الضمير المرفوع المستكنّ في " استوى" وقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلتُ وزهرتُ تهادى      كنتعاج الفلا تعسفن رملا (١٦٧)

فعطف " زهرا " على الضمير المرفوع المستكنّ في "أقبلت "

وقول الأخطل:

فرجا الأخيطل من سفاهة رأيه      ما لم يكن وأبُّ له لينا (١٦٨)

فعطف " أبا " على الضمير المرفوع المستكنّ في " يكن "

" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر واحتجوا بأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع، لأنه لا يخلو من كونه مقدراً في الفعل، أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً نحو: " قام وزيد " فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو " قمت وزيد" فإنّ " التاء" تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه، لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز". وقد انحاز ابن الأنباري إلى رأي البصريين في هذه المسألة، وآتهم رأي الكوفيين بالشذوذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه.

(٤) - التوسع في المفعول لأجله والمفعول معه:

❖ - ذكر ابن السراج: (١٦٩) " إن بابي المفعول له، والمفعول معه، كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما، ولم يجريا مجرى الظروف في الإعراب، ويدلك ترك العرب لذلك، أنهما بابان وضعا في غير موضعهما، وأن ذلك اتساع منهن فيهما".

## ٥. الخلاصة:

لقد اشتمل هذا البحث على مناقشة "موضوع الاتساع في النحو/قديمًا"، دون أن يتطرق إلى الاتساع في علوم اللغة الأخرى، كالبلاغة، والدلالة، والصرف، فشمل الظرف، والمصدر، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وبعض المسائل النحوية الأخرى:

ففي مجال الاتساع في الظرف، عرض لآراء النحاة، واختلافهم في موضوع الاتساع بنصب الظرف على التشبيه بالمفعول به، أو على نزع الخافض، كما ناقش مواضيع أخرى مثل: الإضافة للظرف، والإسناد إليه، والفصل به بين المتضايقين أو المتلازمين، وفي مجال الاتساع في المصدر، والصفة المشبهة باسم الفاعل، فقد عرض البحث لآراء النحاة، وبين مواضيع الاختلاف، كما عرض بعض المسائل

(١٦٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج١، ص٢٩٠، في ديوان الشاعر ص ٤٩٨، الإنصاف ج٢، ص١٣،

الأشموني ج٢، ص٢٩٣، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٤٥، الدرر ج٦، ص١٥٠.

(١٦٨) ورد في ديوانه ص٤٥١، الإنصاف ج٢، ص١٤، الأشموني ج٢، ص٢٩٣، شرح الكافية الشافية

ج٣، ص١٢٤٥، الدرر ج٦، ص١٤٩.

(١٦٩) ابن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط٢ ١٩٩٦م، ص٢١٢.

النحوية الأخرى، كالتوسع في التقديم والتأخير، والتوسع بالعطف على المجرور بدون إعادة حرف الجر، والتوسع بالعطف على الضمير المرفوع، والتوسع في المفعول معه، والمفعول لأجله. وتبين من خلال عرض آراء النحاة، أنّ الكوفيين يميلون بشكل عام، إلى الأخذ بمبدأ الاختيار وسعة الكلام، أمّا نحاة البصرة فيميلون على الأغلب، إلى التشدد والقول بالضرورة الشعرية، كما كان بعض النحاة وبشكل فردي، يأخذون بمنهج البصريين في بعض المسائل ومنهج الكوفيين في مسائل أخرى. وأعتقد أن السعة في الكلام، إنما تكون فيما توفرت له الشواهد القرآنية، والشعرية، أو الأحاديث النبوية، وأنّ الضرورة تكون فيما لم تتوفر له مثل هذه الشواهد.

### المصادر والمراجع

- ١- الأخفش - سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت ٢١٠هـ)
- معاني القرآن - تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.
- ٢- الأشموني - أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)
- شرح الأشموني على الألفية - تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣- الأعلام الشنتمري - أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)
- تحصيل عين الذهب - تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ٤- آبن الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)
- أ- أسرار العربية - تحقيق د. فخر صالح قدّراه، دار الجيل، بيروت.
- ب- الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق حسن حمد - دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- الباري الأهدل - محمد بن أحمد بن عبد الله الكواكب الدرّية - دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦- آبن بابشاذ - طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)
- شرح المقدمة المحسبه - تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت.
- ٧- البطليوسي - عبد الله السيد البطليوسي (ت ٥١٢هـ)
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض.
- ٨- البغدادي - عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٢هـ)
- خزانة الأدب - طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت.
- ٩- الجامي - نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)
- الفوائد الضيائية / شرح كافية ابن الحاجب - تحقيق د. أسامة الرفاعي، بغداد.
- ١٠- الجرجاني - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن - (ت ٤٧١هـ)
- المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية بغداد.
- ١١- آبن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان (ت ٦٤٦هـ)
- أ- الإيضاح في شرح المفصل - تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- ب- الكافي في النحو / شرح الإسترأبادي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢- أبو حيان الأندلسي - محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)

- أ- ارتشاف الضرب- تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ب- البحر المحيط - تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٢- الخوارزمي - القاسم بن الحسن (ت ٦١٧هـ) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير - تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١٤- ابن أبي الربيع - عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي (ت ٦٨٨هـ) البسيط في شرح جمل الزجاجي - تحقيق د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١٥- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ) الجمل في النحو - تحقيق د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، أريد.
- ١٦- الزمخشري - أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) أ- المفصل في علم اللغة - تحقيق د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت. ب- الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٧- الاسترأبادي النحوي - رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ) شرح الرضي على الكافية - تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي
- ١٨- ابن السراج - أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) الأصول في النحو - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٩- السلسلي - أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠هـ) شفاء العليل في إيضاح التسهيل تحقيق د. عبد الله الحسيني، المكتبة الفيضليه، مكة المكرمة.
- ٢٠- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب - طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت.
- ٢١- السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) أ- الأشباه والنظائر - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت. ب- همع الهوامع - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- ٢٢- ابن الشجري - هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ) . أمالي ابن الشجري - تحقيق د. محمود حمد الطناحي، مكتبة الخابخي، القاهرة.
- ٢٣- الطبري - أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ) تفسير الطبري - تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٤- ابن عصفور - أبو الحسن علي بن مؤيد بن محمد بن علي الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) أ- شرح جمل الزجاجي - تحقيق فؤاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت. ب- المقرب تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٥- العكبري - أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) أ- اللباب في علل البناء والإعراب - تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت. ب- التبيين - تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٢٦- أبو علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) أ- الإيضاح - تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت. ب- شرح الأبيات المشككة الإعراب - تحقيق د. حسن هندأوي، دار العلوم، بيروت.

- ج- المسائل العسكرية - تحقيق د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية للنشر والتوزيع عمّان.  
 ٢٧- الفراء - أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)  
 معاني القرآن - دار السرور، بيروت.  
 ٢٨- آبن مالك - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، (ت ٧٦١هـ)  
 أ- شرح التسهيل - تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.  
 ب- شرح الكافية الشافية - تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.  
 ٢٩- المبرد - أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)  
 المقضب - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.  
 ٣٠- آبن معطي - أبو الحسن زين الدين يحيى بن عبد المعطي، (ت ٦٢٨هـ)  
 شرح ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخرنجي، الرياض.  
 ٣١- ابن الناظم - بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٨٦هـ)  
 شرح ألفية ابن مالك - تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل بيروت.  
 ٣٢- آبن هشام الأنصاري - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ).  
 أ- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك - دار الفكر، بيروت.  
 ب- الجامع الصغير في النحو، تحقيق د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي - القاهرة.  
 ج- شرح جمل الزجاجي - تحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت.  
 د- شرح قطر الندى وبلل الصدى - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.  
 هـ- مغني اللبيب - دار الفكر، بيروت.  
 ٣٣- آبن يعيش - موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)  
 شرح المفصل - تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية - القاهرة.

### هوامش البحث:

- (١) د. عبد الكريم خليفة-اللفة العربية و التعريب، منشورات مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨٨، ص٢٢٣.  
 (٢) عباس حسن-النحو الوافي، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ص٥١.  
 (٣) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٢٩-٣٠.  
 (٤) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ١٩٨١م، ص٢٣١-٢٣٢.  
 (٥) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٩٢-٢٠٣.  
 (٦) آبن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ج١، مطبعة الفاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م، ص١٢٨-١٤٣.  
 (٧) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، دارا لفكر، بيروت، ص١٧٧-١٨٥  
 (٨) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١م ص٣٣١.



- (٩) البيت لرجل من بني عامر وهو من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص٩٠، المقتضب ١٠٥/٣، أمالي  
 آبن الشجري ج١، ص٧، والجامع الصغير لابن هشام ص ١١٢ .
- (١٠) من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص٨٢، وشرح الكافية الشافية ج٢، ص ٦٨٣، والإيضاح  
 للفراسي ص ١٦١، وألفية ابن معطي ج١، ص٥٥٠، و أمالي آبن الشجري ج٢، ص٥٧٣ .
- (١١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص ١٠٩، ديوان الهذليين، ج٣، ص ١١٢٠، الإيضاح ص ١٦١،  
 ألفية ابن معطي ج١، ص٥٥٠، أمالي آبن الشجري ج١، ص٦٣ .
- (١٢) المبرد: المقتضب، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص١٠٥ .
- (١٣) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
 ط٣، ١٩٩٦م، ص ٢٩٤-٢٩١ .
- (١٤) الفارسي- الإيضاح، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٥٢-١٦٦ .
- (١٥) الزمخشري - المفصل، تحقيق محمود السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢-  
 ٧٣
- (١٦) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمد الطناحي، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٥-٩ .
- (١٧) سيبويه - الكتاب، نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ج١، ص١٥-١٦ .
- (١٨) المصدر السابق - ص ١٠٩
- (١٩) الأعلام الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، ص٦٦-٦٧ .
- (٢٠) المبرد - المقتضب، ج٤، ص ٣٣٠-٣٢٩ .
- (٢١) سورة الفتح - آيه ٢٧ .
- (٢٢) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ص١٥٢-١٦٦ .
- (٢٣) آبن هشام الأنصاري- أوضح المسالك، تأليف محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت،  
 ص٢٣٥-٢٣٦
- (٢٤) آبن هشام الأنصاري- مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٢م،  
 ص٦٨١
- (٢٥) سورة البقرة - آيه ٢٣٥ .
- (٢٦) سورة الأعراف - آيه ١٥٠ .
- (٢٧) سورة التوبة - آيه ٥ .
- (٢٨) آبن الناظم- شرح ألفيه ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت،  
 ص٢٧٣
- (٢٩) الأشموني- شرح الأشموني على الألفية، تحقيق حسن أحمد، ج١، دار الكتب العلمية بيروت،  
 ط١، ١٩٨٨م، ص ٤٨٥-٤٨٦ .
- (٣٠) الشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل - الكواكب الدرية، تأليف عبد الله الشعبي، ج٢، دار الكتب  
 العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٣٥٨ .
- (٣١) العكبري - اللباب في علل البناء والأعراب، تحقيق غازي طليمات، ج١، دار الفكر المعاصر،  
 بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٧٤-٢٧٥ .
- (٣٢) البغدادي ن خزنة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٢، مكتبة الخانجي، القاهرة،  
 ص٧٤-٨٣ .

- (٢٣) آبن الأنباري - أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ١٦٨-١٦٩.
- (٢٤) آبن عصفور- المقرّب، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٨م، ص ٢١٢-٢١٥.
- (٢٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج١، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٣م ص ١٧٦.
- (٢٦) آبن مالك - شرح التسهيل، تحقيق محمد عطا وطارق السيد، المجلد ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ٢٠٠١م، ص ١٧١-١٧٢.
- (٢٧) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاسترأبادي النحوي، المجلد ١، دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٨٥م، ص ١٩٠.
- (٢٨) الاسترأبادي النحوي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ص ٥٠٢.
- (٢٩) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٣، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٩٧م ص ١٦٨-١٦٩.
- (٤٠) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م ص ١٥٥.
- (٤١) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٥.
- (٤٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٣٨٦.
- (٤٣) سورة البقرة - الآيتان ٤٨، ١٢٣.
- (٤٤) الأخفش معاني القرآن، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٩٨٥م، ص ٢٨٥.
- (٤٥) الفراء- معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي التجار، ج١ دار السرور بيروت ص ٣١-٣٢.
- (٤٦) يعني بالصفة حرف الجر كما هو اصطلاح الكوفين وهو هنا " في " المتصل بالضمير العائد على اليوم " فالبصريون يقولون " لا تجزى فيه " فحذف الجار والمجرور والكسائي يخطئ البصريين ويقول لا تجزیه، ثم حذف الضمير المنصوب، وأما الفراء فقد خالف الكسائي وقال بجواز الوجهين أي: حذف الهاء وحذف " فيه " كما روى بجواز الحذف في " الهاء " و " فيه " عن سيبويه والأخفش والزجاج
- (٤٧) أبو علي الفارسي - المسائل العسكرية، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٦.
- (٤٨) سورة الفرقان - الآيتان ٢٥، ٤١.
- (٤٩) الطبري - تفسير الطبري، المجلد ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ٤٨.
- (٥٠) أبو حيان الأندلسي- البحر المحيط، ج١، ص ٢٤٧.
- (٥١) آبن هشام - المغني، تحقيق د. مازن المبارك ورفيقة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٦٥٤.
- (٥٢) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج١ الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة ص ٦-٧.
- (٥٣) سيبويه - الكتاب، ج١، نسخه دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ط١، ١٣١٦هـ بيروت،

- ص ٨٩-٩٠ .
- (٥٤) سورة سبأ - آية ٢٣ .
- (٥٥) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩٠، الإيضاح ص ١٦٤، خزانة الأدب ج ٢، الشاهد ٢٩١ ص ١٧٢
- (٥٦) من شواهد سيبويه-الكتاب ج ١، ص ٩٠، نسبة للأخطل، وشرحه الأعلام في تحصيل عين الذهب ص ١٤٠ .
- (٥٧) أبو على الفارسي - الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٩٦م، ص ١٦٤ .
- (٥٨) الزمخشري - المفصل، تحقيق د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت ط ١، ١٩٩٠م، ص ٧٢-٧٣ .
- (٥٩) ابن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج ٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م ص ٥٧٦ .
- (٦٠) الزمخشري - الكشاف، مصطفى حسين أحمد، ج ١، دار الكتاب العربي ط ٢، ١٩٨٧م، ص ١٢ .
- (٦١) سورة الفاتحة - آية ٤ .
- (٦٢) البغدادي - خزانة الأدب، المجلد ١، طبعة دار صادر، بيروت، ط ١، ص ٤٨٥، والمجلد ٢، ص ١٧٢
- (٦٣) العكبري - اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ج ١، دار الفكر، بيروت ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٧٤-٢٧٥ .
- (٦٤) ابن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاسترلابادي، المجلد ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٩٠
- (٦٥) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج ٢، مكتبة الخانجي القاهرة ط ١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٤ .
- (٦٦) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ج ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ١، ١٩٩٠م، ص ٤٠٣-٤٠٤ .
- (٦٧) السلسلي - شفاء العليل، تحقيق د. الشريف البركاني، دار الندوة، بيروت، ط ١، ص ٤٨٨ .
- (٦٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٤٦ .
- (٦٩) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت، ص ٤٦٠-٤٦١
- (٧٠) سورة المرسلات - آية ٣٥ .
- (٧١) سورة المائدة - آية ١١٩ .
- (٧٢) المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٣٤٧-٣٤٨ .
- (٧٣) ابن السراج - الأصول، تحقيق د. عبد الحسين الفتيلي، ج ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ص ١٩٥ .
- (٧٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح الجمل، تحقيق التبيني، ج ٢، بيروت، ط ١، ص ٨٧٧-٨٨٠ .
- (٧٥) سورة الانشقاق - آية ١ .
- (٧٦) سورة الانفطار - آية ١ .
- (٧٧) ابن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل تحقيق د. العليلي، ج ١، مطبعة العاني، بغداد، ص ٤٢٠ .
- (٧٨) الخوارزمي-التخمير، تحقيق د. العثيمين ج ٢، بيروت، ط ١، ص ٤٦-٤٧ .
- (٧٩) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد افعال سالم مكرم، ج ١، مؤسسة الرسالة، بيروت،

- ط ١، ١٩٨٥م، ص ٣٦.
- (٨٠) سورة إبراهيم - آيه ١٨.
- (٨١) سورة الإنسان - آيه ١٠.
- (٨٢) سيبويه - الكتاب، ج ١، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ص ١٠٨-١١٢.
- (٨٣) المبرد - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج ٤، دار الكتب، بيروت، ص ٣٣٢.
- (٨٤) ابن السراج - الأصول في النحو، ج ١، ص ١٩٤.
- (٨٥) البغدادي - خزانة الأدب، ج ١، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ص ٢٢٣.
- (٨٦) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٨٠، وهو في ديوانه، ص ٥٥٤، وأمالي ابن الشجري ج ١، ص ٥٣، والمقتضب ج ٣، ص ١٠٥، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل، ص ٤٤.
- (٨٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج ١، ص ٩١، المقتضب ج ٤، ص ٢٧٧، أوضح المسالك ج ٣، ص ١٩٠، شرح المفصل المجلد ١، ص ٥٥٢، شرح الرضي على الكافية ج ٣، ص ٧١٣.
- (٨٨) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩١ نسبه لأبي حية النميري، المقتضب ج ٤، ص ٢٧٧، شرح الأشموني ج ٢، ص ١٨٤.
- (٨٩) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩٢، المقتضب ج ٤، ص ٢٧٦، التخمير ج ٢، ص ٥١، شرح الكافية الشافية ج ٢، ص ٩٨٠.
- (٩٠) من شواهد سيبويه - الكتاب ج ١، ص ٩٢، أوضح المسالك ج ٢، ص ١٩٠، شرح المفصل المجلد ١، ص ٥٥٣.
- (٩١) المبرد - المقتضب، ج ٤، ص ٢٧٧، الدرر ج ٥، ص ٥٠.
- (٩٢) ابن السراج - الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٢٧.
- (٩٣) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد ١، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م، ص ٦٥٠-٦٥١.
- (٩٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد التبيتي، ج ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ١، ١٩٨٦م، ص ٨٨٩.
- (٩٥) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. العثيمين، ج ٢، بيروت ط ١، ١٩٩٠م، ص ٥٠-٥٢.
- (٩٦) الزمخشري - المفصل، تحقيق د. محمد السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ص ١٢٢-١٢٣.
- (٩٧) ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٧٧-١٩٥.
- (٩٨) سورة الأنعام - آيه ١٣٧.
- (٩٩) سورة إبراهيم - آيه ٤٧.
- (١٠٠) البيت بلا نسبه في أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، ج ٣، ص ١٨٤.
- (١٠١) البيت بلا نسبه في شرح التسهيل لابن مالك ج ٢، ص ١٢٧، أوضح المسالك ج ٣، ص ١٨٤، شرح الأشموني ج ٢، ص ١٨٢، الدرر ج ٥، ص ٤٢.
- (١٠٢) ابن هشام الأنصاري - الجامع الصغير في النحو، تحقيق أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٠م، ص ١٤٧.
- (١٠٣) الاسترأبادي - شرح الرضي علي الكافية، تحقيق يوسف عمر، ج ٢، منشورات جامعة قارون، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م، ص ٢٦٠-٢٦١.
- (١٠٤) المصدر السابق نفسه - ص ٢٦١.

- (١٠٥) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.
- (١٠٦) آبن مالك- شرح التسهيل، تحقيق محمد عيد القادر عطا و طارق فتحي السيد، المجلد ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م، ص١٤٢-١٤٧
- (١٠٧) أبو علي الفارسي- شرح الأبيات المشككة الأعراب، تحقيق د.حسن هندراوي، بيروت، ط ١، ص٣٠١.
- (١٠٨) آبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط١، ص٩٠٩
- (١٠٩) من شواهد سيبويه الخمسين التي لم تتسب لشاعر معين ج١، ص٢٨٠، مغني اللبيب ص٩٠٩، خزنة الأدب شاهد ٦٤٨، ص٥٧٢. وشرح آبن عقيل مجلد١، ص٣٤٩.
- (١١٠) آبن هشام-مغني اللبيب ص٣٧٣، ص٦٨٦، ص٩١٠.
- (١١١) سورة آل عمران - آية ١٣.
- (١١٢) سورة يوسف - آية ٢٠.
- (١١٣) آبن هشام الأنصاري- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ص١٨٤-١٨٥.
- (١١٤) سورة المزمل - آية ١٣.
- (١١٥) سورة النازعات - آية ٢٦
- (١١٦) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الرضى، دار الكتب العلمية بيروت، المجلد ١، ص٢٦٧.
- (١١٧) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٩، ديوان الفرزدق ص١٦٧، شرح الرضى على الكافية ج٢، ص١٨٨.
- (١١٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص١٢٠، المقتضب ج٤، ص٣٤٣.
- (١١٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٠٥، ديوان الهذليين ج١، ص١٩، شرح الرضى على الكافية ج١، ص٢٥١، والمقتضب ج٤، ص٢٤٣.
- (١٢٠) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص٢٠٦، المقتضب ج٤، ص٣٤٣.
- (١٢١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص٢٠٦.
- (١٢٢) المبرد - المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٤، عالم الكتب، بيروت، ص٣٤٣-٣٤٤.
- (١٢٣) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٩٣.
- (١٢٤) الزمخشري - الكشاف، ج٤، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ص٣٩٣.
- (١٢٥) سورة "ق" - آيه ٤٠.
- (١٢٦) الزمخشري - المفصل في علم العربية، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدى، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢.
- (١٢٧) سورة الطور - آيه ٤٩.
- (١٢٨) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت ص ٢٢١-٢٢٤
- (١٢٩) آبن هشام الأنصاري-أوضح المسالك إلى ألفية آبن مالك، ج٢، ص٢٢٣.
- (١٣٠) آبن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى العليلي، ج١، مطبعة العاني، بغداد، ص ٤١٩-٤٣٠.

- (١٣١) ابن يعيش - شرح المفصل - ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٥٠
- (١٣٢) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٣١-٣٢.
- (١٣٣) من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص ١٠٣، شرح الرضي على الكافية ج٢، ص٤٣٦، شرح المفصل ج٦، ص٨٦، ألفية ابن معطي ج٢، ص٩٩٨.
- (١٣٤) أنظر شرح السيرافي على هامش الصفحة ١٠٢ - الكتاب - نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق.
- (١٣٥) ابن معطي - ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشوملي، ج٢، مكتبة الحزنجي، الرياض، ط١، ١٩٨٥م، ص٩٩٨.
- (١٣٦) الجامي - الفوائد الضيائية، تحقيق د. أسامة الرفاعي، ج٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٩٨٣م ص ٢٠٧.
- (١٣٧) الرضي الاسترأبادي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٣، جامعة قار يونس، ط٢، ١٩٩٦م، ص٤٣٦.
- (١٣٨) الأعلام الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٦٠.
- (١٣٩) ابن يعيش - شرح المفصل، المجلد ٢، ج٦، عالم الكتب، بيروت، ص ٨٦-٨٧.
- (١٤٠) الأشموني - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م ص٢٥٤-٢٥٥.
- (١٤١) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، المجلد ١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص٥٤٨.
- (١٤٢) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ج٢، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ص ١٠٦٨-١٠٧٠.
- (١٤٣) ابن بابشاذ - شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ج٢، ط١، ١٩٧٧م، ص ٣٣٤-٣٣٥.
- (١٤٤) السيوطي - همع الهوا مع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٥، دار البحوث العلمية الكويت، ١٩٧٩م ص٩٧-٩٨.
- (١٤٥) الزجاجي - الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل إربيد ط٤، ١٩٨٨م، ص٩٨.
- (١٤٦) البطلبوسي - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق د. حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١٨٧-١٩٠.
- (١٤٧) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشماع ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ص٣٢.
- (١٤٨) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد عبد الثببتي، سفر ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٠٩٩.
- (١٤٩) ابن هشام الأنصاري - شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. علي محسن عيسى، ط١، ١٩٨٥، ص

- (١٥٠) العكبري - التبيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٢٤٧-٢٤٨.
- (١٥١) سورة طه - آية ٧٦.
- (١٥٢) ديوان زهير ص ١٨٠، التبيين للعكبري ص ٢٤٨، أمالي ابن الشجري ج ١، ص ٨٩، المقتضب ج ٤، ص ١٠٢.
- (١٥٣) الاسترأباضي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج ٢، ص ٣٣٦.
- (١٥٤) الكتاب - ج ٢، ص ٣٨٣، الخزانة ج ٢، ص ٣٨٣، الإنصاف ج ٢، ص ٤، شرح المفصل ج ٢، ص ٧٨.
- (١٥٥) سورة النساء-آية ١.
- (١٥٦) آبن يعيش - شرح المفصل، ج ٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٨.
- (١٥٧) آبن الأنباري - الإنصاف، تحقيق حسن حمد، المجلد ٢، منشورات دار الكتب العلمية ص ٢-١٢.
- (١٥٨) سورة النساء - آية ١٢٧.
- (١٥٩) سورة النساء - آية ١٦٢.
- (١٦٠) سورة البقرة - آية ٢١٧.
- (١٦١) سورة الحجر آية ٢٠.
- (١٦٢) البيت لعباس آبن مرداس في الخزانة ج ٢، ص ٤٢٨، الإنصاف ج ١، ص ٢٧٤، شرح التسهيل ج ٢، ص ٢٣٤.
- (١٦٣) البيت منسوب لمسكين الدارمي ديوانه ص ٥٢، الأشموني ج ٢، ص ٣٩٥، المفصل ج ٢، ص ٧٩.
- (١٦٤) ورد في الإنصاف ج ٢، ص ٦، خزانة الأدب ج ٥، ص ١٢٥، شرح التسهيل ج ٢، ص ٢٣٤، شرح الكافية الشافية ج ٢، ص ١٢٥٢، معاني القرآن للفراء ج ٢، ص ٨٦.
- (١٦٥) آبن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٦، ص ١٣.
- (١٦٦) سورة النجم-الآيتان ٧، ٦.
- (١٦٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج ١، ص ٣٩٠، في ديوان الشاعر ص ٤٩٨، الإنصاف ج ٢، ص ١٣، الأشموني ج ٢، ص ٣٩٣، شرح الكافية الشافية ج ٢، ص ١٢٤٥، الدرر ج ٦، ص ١٥٠.
- (١٦٨) ورد في ديوانه ص ٤٥١، الإنصاف ج ٢، ص ١٤، الأشموني ج ٢، ص ٣٩٣، شرح الكافية الشافية ج ٣، ص ١٢٤٥، الدرر ج ٦، ص ١٤٩.
- (١٦٩) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م، ص ٢١٢.